

الشروط والأحكام القياسية للشراء لشركة سنثومر الشرق الأوسط المحدودة

البائع أو أي معلومات عن الأسعار. ويجب إرسال نسخة من إشعار الشحن إلى المشتري في اليوم الذي يتم فيه تسليم البضائع على أبعد تقدير.

2.6. لن يقوم البائع بتسليم البضائع على أقساط منفصلة أو أداء الخدمات على مراحل ما لم يوافق المشتري على ذلك كتابةً. وإذا وافق المشتري على ذلك، يتم تفسير العقد على أنه عقد منفصل فيما يتعلق بكل قسط أو مرحلة، وسيكون للمشتري، وفقاً لتقديره، الحق في:

2.6.1. معاملة جميع العقود الخاصة بالطلب الإجمالي على أنها ملغاة من قبل البائع إذا عجز البائع عن تسليم أو تنفيذ أي قسط أو مرحلة؛ و

2.6.2. رفض أي قسط أو كل أقساط الطلب الإجمالي إذا كان يحق للمشتري رفض أي قسط واحد.

2.7. إذا قام البائع بتسليم كمية أكثر أو أقل من البضائع المطلوبة، وقيل المشتري هذا التسليم (دون أن يكون ملزماً بذلك)، يتم إجراء تعديل تناسلي على فاتورة البضائع لتعكس كمية البضائع التي تم تسليمها بالفعل وأي غرامات تأخير أو رسوم انتظار ذات صلة.

2.8. إذا لم يتمكن المشتري لأي سبب من قبول تسليم البضائع في الوقت الذي تكون فيه البضائع مستحقة وجاهزة للتسليم وفقاً للشرط 2، يقوم البائع بتخزين البضائع وحمايتها واتخاذ جميع الخطوات المعقولة لمنع تدهور حالتها إلى أن يتم تسليمها فعلياً. ويقوم المشتري بتعويض البائع عن جميع التكاليف والنفقات المعقولة ذات الصلة، إلا بقدر ما يكون هذا العجز أو التأخير بسبب عدم امتثال البائع لالتزاماته بموجب العقد.

2.9. يتم نقل ملكية البضائع ومخاطرها إلى المشتري عند تمام التسليم.

3. الأسعار والسداد

3.1. يكون سعر البضائع و / أو الخدمات كما هو محدد في الطلب ("السعر"):

3.1.1. غير شامل أي ضريبة مبيعات سارية؛ و

3.1.2. شامل جميع الرسوم الخاصة بالشحن والنقل والتأمين

وتسليم البضائع و / أو المخرجات و / أو أداء الخدمات وأي

جمارك أو رسوم أو ضرائب بخلاف ضريبة المبيعات.

3.2. يقوم المشتري بالسداد بالعملة المحددة في الطلب ومقابل فاتورة ضرائب مبيعات صحيحة ومقدمة بشكل صحيح مذكور فيها الرقم المرجعي لطلب المشتري وصادرة بعد تسليم البضائع و / أو إتمام تقديم الخدمات، في غضون 60 يوماً من تاريخ استلام الفاتورة.

3.3. يحق للمشتري إجراء المقاصة على أي التزام للبائع تجاه المشتري مقابل أي التزام للمشتري تجاه البائع. ولتجنب الشك، يحق للمشتري الامتناع عن الدفع فيما يتعلق بالبضائع و / أو الخدمات و / أو المخرجات التي لا تمثل أو تتوافق مع الخصائص المادية والمواصفات الفنية والأوصاف والعينات والتركيب و / أو الوصفات (إن وجدت) الخاصة بالبضائع أو الخدمات أو المخرجات الواردة أو المشار إليها في الطلب أو التي تم الاتفاق عليها كتابياً بين الطرفين ("المواصفات") أو التي لا تمتلك بأي طريقة أخرى لأي شرط آخر من شروط العقد، مع مراعاة إخطار البائع.

تشكل هذه الشروط والأحكام، بالإضافة إلى أي طلب كتابي ("الطلب") مقدم من شركة سنثومر الشرق الأوسط المحدودة (الرقم المسجل 2050020792) ("المشتري") الاتفاقية ("العقد") بين المشتري وبينكم ("البائع") الذي يوفر البضائع ("البضائع") و / أو الخدمات ("الخدمات") على النحو المنصوص عليه في الطلب، بالإضافة إلى أي مستندات ومواد ذات صلة بأي شكل أو وسائط طورها البائع ("المخرجات").

1. أساس العقد

1.1. يشكل الطلب عرضاً من المشتري للبائع لشراء البضائع و / أو الخدمات وعند قبول البائع به، يتم صياغة العقد. ويُعتبر أن قبول البائع قد حدث عند قيام البائع بإصدار إقرار كتابي بالطلب أو قيام البائع بعمل يتوافق مع تلبية الطلب، أيهما أقرب. أي شروط قد يقترحها البائع أيًا كانت لقبول طلب المشتري (بما في ذلك أي شروط يزعم البائع أنها تنطبق مقترنةً بإقرار أو تأكيد للطلب أو عرض أسعار أو مواصفات أو إشعار تسليم أو فاتورة أو مستند مشابه) تعتبر لاغية وليس لها أي تأثير ما لم يوافق عليها المشتري صراحةً كتابةً.

1.2. في حالة وجود أي تضارب أو تعارض بين هذه الشروط والأحكام والطلب، تسود شروط الطلب.

2. التسليم

2.1. يتم تسليم جميع البضائع على أساس تسليم خالص الجمارك ("تسليم خالص الجمارك" كما هو محدد في المصطلحات التجارية الدولية) 2020)، إلى عنوان التسليم المحدد في الطلب وفي تاريخ التسليم خلال ساعات عمل المشتري العادية أو وفقاً لتعليمات المشتري. وفي هذا العقد، يعني "تاريخ التسليم" التاريخ (التاريخ) و / أو الأوقات / الجداول الزمنية لتسليم البضائع و / أو أداء الخدمات المنصوص عليها في الطلب أو على النحو المتفق عليه كتابياً من قبل الأطراف.

2.2. يتم تسليم البضائع من قبل البائع وهي معبأة بشكل صحيح ومؤمنة بحيث تصل إلى وجهتها وهي في حالة جيدة.

2.3. لن يكون المشتري ملزماً بدفع ثمن أو إعادة عيوب التعبئة أو المزالق أو المِنَصَّاتُ النَّقَالَةُ أو البراميل أو الخزانات أو حاويات المواد السائبة الوسيطة أو غيرها من المواد المستخدمة لتعبئة البضائع سواء كانت قابلة لإعادة الاستخدام أم لا.

2.4. يكون الوقت عاملاً جوهرياً فيما يتعلق بتاريخ التسليم. فإذا لم يتمكن البائع من الوفاء بتاريخ التسليم، يجب على البائع إخطار المشتري كتابياً على الفور، مع ذكر سبب (أسباب) التأخير والمدة المتوقعة للتأخير.

2.5. يجب أن تكون جميع البضائع مصحوبة بإشعار شحن يوضح رقم طلب المشتري ويعطي التفاصيل الكاملة للبضائع الموردة (بما في ذلك جميع تعليمات التشغيل والسلامة، وإشعارات التحذير وغيرها من المعلومات التي قد تكون ضرورية للاستخدام السليم والأمن، والصيانة والإصلاح)، وذلك باستثناء الحالات التي يتم فيها إرسال هذه البضائع مباشرة إلى طرف ثالث وفي هذه الحالة يجب ألا يُذكر في إشعار الشحن المرسل مع البضائع اسم

5.4. يتعاون البائع مع المشتري في جميع الأمور المتعلقة بالخدمات والمخرجات والبضائع ويمتثل لجميع التعليمات المعقولة الصادرة عن المشتري.
5.5. يضمن البائع ويقر بما يلي:

5.5.1. أنه قد حصل على جميع التراخيص والتصاريح والموافقات اللازمة لتصنيع وتوريد البضائع و / أو توريد الخدمات والمخرجات وأنه سيحتفظ بها في جميع الأوقات؛

5.5.2. أنه لن يورد للمشتري أي بضائع أو مواد مصدرها دولة أو كيان خاضع للعقوبات بموجب قرارات الأمم المتحدة أو العقوبات التجارية أو الاقتصادية أو القوانين أو اللوائح الخاصة بالاتحاد الأوروبي أو المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية.

6. التدابير التصحيحية

6.1. إذا لم يتم تسليم البضائع و / أو الخدمات و / أو المخرجات أو تنفيذها في تاريخ التسليم أو أو لم يتم تسليمها على الإطلاق وفقاً للشرط 2، و / أو إذا كانت البضائع و / أو الخدمات و / أو المخرجات لا تمتثل للعقد، يحق للمشتري (حسب اختياره وبصرف النظر عما إذا كان قد قبل البضائع و / أو الخدمات و / أو المخرجات أم لا ودون المساس بالضمانات المقدمة في الشرط 5):

6.1.1. إنهاء العقد (كلياً أو جزئياً)؛ و / أو

6.1.2. رفض البضائع و / أو الخدمات و / أو المخرجات (كلياً

أو جزئياً) وإعادة البضائع إلى البائع على مسؤولية البائع ونفقاته، على أساس أنه إذا كان المشتري قد دفع السعر بالفعل، يتم استرداد سعر البضائع و / أو الخدمات و / أو المخرجات المرفوضة على هذا النحو بالكامل ويتم ردها إلى المشتري على الفور؛ و / أو

6.1.3. رفض قبول أي عمليات تسليم أخرى للبضائع و / أو

المخرجات و / أو أداء الخدمات؛ و / أو

6.1.4. مطالبة البائع بالتصحيح أو توريد بضائع مطابقة بديلة و /

أو إعادة أداء الخدمات و / أو المخرجات بطريقة متوافقة مع العقد، دون تأخير؛ و / أو

6.1.5. استرداد أي تكاليف من البائع تكبدها المشتري للحصول

على البضائع و / أو الخدمات و / أو التسليمات البديلة من طرف

ثالث، أو لإصلاح البضائع و / أو الخدمات و / أو المخرجات أو

إتمامها من قبل طرف ثالث أو من قبل المشتري نفسه؛ و / أو

6.1.6. المطالبة بتعويضات مباشرة عن أي تكاليف أو خسائر أو

مصاريف أخرى تكبدها المشتري بالفعل والتي تُعزى بأي شكل من

الأشكال إلى عجز البائع عن أداء التزاماته بشكل صحيح بموجب

العقد (بما في ذلك جميع تكاليف الشحن والمناولة التي يتكبدها

المشتري بشكل معقول في تنفيذ استرداد المخزون أو سحب البضائع

من السوق في أي جزء من العالم).

6.2. يمتد الشرط 6.1 ليشمل أي خدمات تعويضية وإصلاحات وبدائل.

7. التعويض

7.1. يقوم البائع بتعويض المشتري تعويضاً كاملاً وعند الطلب عن جميع

الالتزامات والأضرار والخسائر والتكاليف والنفقات المباشرة (بما في ذلك

الأتعاب القانونية المعقولة وغيرها من أتعاب الاستشاريين المحترفين

3.4. لا يجوز إجراء أي زيادة في السعر (سواء كان ذلك بسبب زيادة تكاليف المواد أو العمالة أو النقل أو التقلبات في أسعار الصرف أو غير ذلك) دون موافقة كتابية مسبقة من المشتري.

4. الإلغاء والتغييرات

4.1. لا يجوز إلغاء الطلب أو تأجيله أو تغييره إلا بموافقة كتابية مسبقة من المشتري.

4.2. يحتفظ المشتري بالحق في إلغاء الطلب في أي وقت قبل تسليم البضائع أو أداء الخدمات من خلال تقديم إشعار كتابي للبائع بهذا المعنى. باستثناء قيام المشتري بدفع تعويض عادل ومعقول للبائع عن أي عمل قيد التنفيذ بشأن البضائع و / أو الخدمات و / أو المخرجات في وقت الإلغاء، لن يتحمل المشتري أي مسؤولية من أي نوع تجاه البائع نتيجة لإلغاء الطلب.

4.3. يجوز للمشتري في أي وقت إجراء تغييرات كتابية تتعلق بالطلب، بما في ذلك التغييرات على المواصفات أو طريقة الشحن أو الكميات أو التعبئة أو وقت أو مكان التسليم. إذا أدت هذه التغييرات إلى زيادة في التكلفة أو الوقت المطلوب لأداء العقد، يتم إجراء تعديل عادل على السعر أو تاريخ التسليم أو كليهما. ويجب أن يوافق المشتري على أي تعديل من هذا القبيل كتابةً قبل أن يبدأ البائع في تنفيذ هذه التغييرات.

5. الضمانات

5.1. يضمن البائع ويقر للمشتري بأن البضائع والخدمات والمخرجات:

5.1.1. تتوافق مع جميع المواصفات؛ و

5.1.2. مناسبة لأي غرض يقره البائع أو يتم إبلاغه للبائع بواسطة

المشتري صراحةً أو ضمناً، وفي هذا الصدد، يعتمد المشتري على مهارة البائع وتقديره.

5.2. فيما يتعلق بالبضائع والمخرجات، يضمن البائع ويقر بما يلي:

5.2.1. أنها ذات جودة مُرضية؛

5.2.2. أنها متى تم تصنيعها، ستكون خالية من عيوب التصميم

والمواد والتصنيع لمدة لا تقل عن 12 شهراً من تاريخ تسليم

البضائع أو المخرجات؛

5.2.3. أنها خالية من التلوث ونمو الميكروبات؛

5.2.4. أنها تمتثل لجميع القوانين واللوائح ذات الصلة (بما في

ذلك ما يتعلق بتصنيع البضائع ووضع البطاقات التعريفية عليها وتغليفها وتخزينها وتسليمها)؛ و

5.2.5. أنها لا تنتهك حقوق الملكية الفكرية الخاصة بأي طرف

ثالث ولن تنتهكها.

5.3. فيما يتعلق بالخدمات، يضمن البائع ويقر للمشتري بما يلي:

5.3.1. أنها سيتم تنفيذها مع بذل الرعاية والمهارة والاجتهاد وفقاً

لأفضل الممارسات في مجال البائع أو مهنته أو تجارته؛

5.3.2. أنها سيتم تنفيذها من قبل موظفين مؤهلين ومدربين وذوي

خبرة مناسبة وبأعداد كافية لضمان الوفاء بالتزامات البائع وفقاً للعقد؛ و

5.3.3. أن جميع البضائع والمواد الموردة والمستخدمة في

الخدمات ستكون خالية من عيوب التصنيع والتركييب والتصميم.

9.2. يُسمح للمشتري (بما في ذلك موظفيه والشركات التابعة له والوكلاء والممثلين الآخرين) بفحص واختبار البضائع وأي بضائع مواد لاستخدامها لأغراض العقد في أي وقت قبل التسليم (بما في ذلك أثناء التصنيع والمعالجة والتخزين والشحن والتفريغ سواء في مقر البائع أو أي طرف ثالث) ويوفر البائع للمشتري جميع التسهيلات المطلوبة بشكل معقول لإجراء هذا الفحص والاختبار.

9.3. إذا رأى المشتري بعد هذا الفحص و / أو الاختبار أن البضائع و / أو الخدمات و / أو المخرجات لا تتوافق أو من غير المحتمل أن تتوافق مع الضمانات المنصوص عليها في الشرط 5، يبلغ المشتري البائع ويتخذ البائع على الفور الإجراء التصحيحي اللازم لضمان الامتثال.

9.4. أي فحص أو اختبار يقوم به المشتري بموجب الشرط 9 لن يعفي البائع من مسؤوليته عن أداء التزاماته بشكل صحيح بموجب العقد، ولا يعني هذا الفحص أو الاختبار قبول المشتري للبضائع و / أو الخدمات و / أو المخرجات.

9.5. يبلغ البائع المشتري في الوقت المناسب وخطياً بأي تغييرات مرادة في (أ) عملية الإنتاج أو المواد الخام المستخدمة في إنتاج البضائع، (ب) المعدات المستخدمة لاختبار البضائع و / أو (ج) إجراءات ضمان الجودة المطبقة بشكل طبيعي، بحيث يمكن للمشتري تقييم الآثار المحتملة لهذه التغييرات على البضائع التي سيتم تسليمها و / أو عملية الإنتاج الإضافية. ويوافق البائع على إجراء تدقيق جودة مشترك بناءً على طلب المشتري.

10. التأمينات

10.1. خلال مدة العقد، يحتفظ البائع على نفقته الخاصة لدى شركة تأمين ذات سمعة طيبة بتأمين المسؤولية العامة التجارية وتأمين ضد الأضرار التي تنشأ عن المنتجات وتأمين المسؤولية العامة وتأمين تعويضات العمال ومسؤولية أصحاب العمل والتأمينات الأخرى المطلوبة للوفاء بالتزاماته بموجب العقد أو حسبما يقتضي القانون، ببلغ كافٍ لتغطية الالتزامات التي قد تنشأ بموجب العقد أو فيما يتعلق به. ويقدم البائع، بناءً على طلب المشتري، شهادات تأمين تقدم تفاصيل التغطية المقدمة ويقدر ما يمكن تسمية المشتري كمؤمن عليه إضافي.

10.2. يتم اعتماد جميع تأمينات البائع حيث تتنازل شركة التأمين عن جميع حقوق الحلول ضد المشتري والشركات التابعة له ووكلائه وموظفيه. ولا يحد التزام البائع بتقديم التأمين المحدد أعلاه بأي شكل من الأشكال من المسؤولية أو الالتزامات التي يتحملها البائع في أي مكان آخر في الطلب.

11. السرية

11.1. "المعلومات السرية" تعني جميع المعلومات التجارية أو الفنية والدراسة الفنية والمواصفات والاختراعات والعمليات أو المبادرات وأي معلومات أخرى تتعلق بأعمال المشتري ومنتجاته وخدماته في أي شكل أو وسيط سواء تم الإفصاح عنها شفهيًا أو كتابيًا قبل أو بعد تاريخ العقد، والتي تم تحديد أنها سرية بأي وسيلة في وقت هذا الكشف و / أو يمكن اعتباره سرية بشكل معقول.

11.2. يحتفظ البائع بسرية جميع المعلومات السرية التي يكشف عنها المشتري أو يحصل عليها البائع نتيجة للعلاقة بين الطرفين بموجب العقد، ويتعهد بالحفاظ على سريتها، ولن يكشف عنها لأطراف ثالثة ما لم

الآخرين)، التي يتحملها أو يتكدها المشتري و / أو الشركات التابعة له نتيجة أو فيما يتعلق بما يلي:

7.1.1. أي مطالبة من قبل طرف ثالث بأن توريد و / أو استخدام البضائع و / أو الخدمات و / أو المخرجات ينتهك حقوق الملكية الفكرية لهذا الطرف الثالث؛ و / أو

7.1.2. خسارة أو تلف ممتلكات المشتري أو طرف ثالث أو الوفاة أو المرض أو الإصابة التي تلحق بطرف ثالث بقدر ما يكون ذلك ناجمًا عن الفعل الخاطئ أو الإهمال أو التقصير من قبل البائع أو موظفيه أو وكلائه أو مقاوليه الفرعيين؛ و / أو

7.1.3. خرق البائع للشرطين 12 (حماية البيانات) و16 (الأخلاقيات والامتثال).

7.2. لا يقيد أي نص في الشرط 7 (أو في أي مكان آخر في العقد) أو يستبعد مسؤولية المشتري عن الاحتيال أو الإصابة الشخصية أو الوفاة الناتجة عن إهمال المشتري أو عن أي مسألة أخرى يكون من غير القانوني تقييد مسؤولية المشتري عنها أو استبعادها.

7.3. يظل الشرط 7 ساريًا بعد إنهاء العقد.

8. القوة القاهرة

8.1. لن يكون أي طرف من الطرفين في حالة خرق للعقد أو مسؤول بأي طريقة أخرى أمام الطرف الآخر عن أي عجز عن الأداء أو التأخير في أداء التزاماته بموجب العقد بقدر ما يكون هذا العجز أو التأخير راجعًا إلى حدث قوة القاهرة أو متعلق بانخفاض الطلب بسبب حدث قوة القاهرة.

8.2. "حدث القوة القاهرة" يعني القضاء والقدر أو الحرائق أو الانفجارات أو العواصف أو الفيضانات أو الأعاصير المدارية أو الأعاصير أو الزوايح أو الأعاصير الدوامية أو البرق أو الزلازل، أو الأوبئة أو الجائحة، أو الحرب أو التمرد أو الشغب أو الاضطرابات المدنية أو الأعمال أو التهديدات الإرهابية أو أي إجراءات أو ردود حكومية على أي شرط من الشروط أو الظروف المذكورة أعلاه.

8.3. في حالة حدوث قوة القاهرة، يقوم الطرف المتضرر بإخطار الطرف الآخر كتابيًا دون تأخير مع تحديد تفاصيل طبيعة ومدى حدث القوة القاهرة والمدة المتوقعة له.

8.4. يبذل الطرف المتضرر قصارى جهده للتخفيف من آثار حدث القوة القاهرة، ومواصلة تنفيذ العقد على الرغم من وقوع حدث القوة القاهرة وضمن انتهاء حدث القوة القاهرة.

8.5. في حالة استمرار حدث القوة القاهرة لمدة تزيد عن 3 أشهر، يحق للمشتري إنهاء العقد، بعد تقديم إشعار كتابي مدته 14 يومًا على الأقل بهذا المعنى إلى البائع.

9. الفحص والاختبار

9.1. لا يعتبر أن المشتري قد قبل البضائع و / أو الخدمات و / أو المخرجات إلى أن يحصل على فترة معقولة لفحصها بعد تسليم البضائع و / أو التسليمات أو الانتهاء من أداء الخدمات. ويحق للمشتري أيضًا رفض البضائع و / أو الخدمات كما لو أنه لم يتم قبولها، بعد ظهور أي عيب كامن في البضائع و / أو الخدمات و / أو المخرجات.

13.4. يحق للمشتري منح ترخيص فرعي لجميع حقوق الملكية الفكرية المستلمة من البائع إلى الشركات التابعة له أو مزودي الخدمة شريطة ألا يستخدم مزود الخدمة حقوق الملكية الفكرية المرخصة فرعياً إلا بالقدر المطلوب بشكل معقول في سياق تقديم الخدمات أو البضائع للمشتري والشركات التابعة له.

14. الإنهاء

14.1. إذا ارتكب أحد الطرفين (1) مخالفة جوهرية للعقد لا يمكن تصحيحها؛ أو (2) ارتكب مخالفة جوهرية للعقد يمكن تصحيحها ولكنه لم يتم تصحيحها في غضون 30 يوماً من تاريخ إرسال إشعار كتابي يحدد المخالفة ويطلب معالجتها من قبل الطرف الآخر، يجوز للطرف غير المخالف إنهاء العقد على الفور من خلال تقديم إشعار كتابي بهذا المعنى للطرف المخالف. وأي مخالفة من قبل البائع لأي شرط من شروط العقد فيما يتعلق بتاريخ التسليم أو الامتثال للكميات أو الأوزان أو الأحجام أو المواصفات المطلوبة (سواء قبل المشتري البضائع أو الخدمات أو أي جزء منها أم لا، وبصرف النظر عما إذا كانت ملكية البضائع قد انتقلت إلى المشتري) تشكل مخالفة جوهرية.

14.2. بالإضافة إلى ذلك، يجوز للمشتري إنهاء العقد بأثر فوري بناءً على تقديم إشعار كتابي للبائع إذا كان البائع:

14.2.1. عاجزاً عن الامتثال لالتزاماته بموجب الشروط 11

(السرية) أو 12 (حماية البيانات) أو 16 (الأخلاق والامتثال)؛ أو

14.2.2. أصبح معسراً، يحق للمشتري إنهاء العقد كلياً أو جزئياً عن طريق تقديم إشعار كتابي للبائع؛ أو

14.2.3. حدث تغيير في السيطرة.

14.3. يكون للفظ "المعسر" المعنى التالي في هذه الشروط والأحكام فيما يتعلق بالبائع:

14.3.1. أن يصدر قراراً بحله أو يُصدر أمر تصفية من قبل محكمة أو يكون لديه وصي أو حارس قضائي إداري أو حارس قضائي أو مصفٍ مؤقت معين على أصوله أو دخله أو أي جزء منها، أو يخضع لإشعار نية تعيين مسؤول أويبرم اتفاقاً مع دائنيه أو يكون غير قادر على سداد ديونه؛ أو

14.3.2. عليه أي حجز أو تنفيذ أو أي إجراءات أخرى مفروضة أو مطبقة على أي جزء من ممتلكاته؛ أو

14.3.3. توقف عن ممارسة التجارة أو ظهر، في رأي المشتري بشكل معقول، أنه على الأرجح سيتوقف عن ممارسة التجارة أو مهدد بذلك؛ أو

14.3.4. حدث ما يعادل أي حالة مما ورد أعلاه للبائع في اختصاص قضائي آخر يخضع له البائع.

15. الصحة والسلامة

15.1. يجب على البائع التأكد من أنه هو وموظفيه ووكلائه ومقاوليه الفرعيين يفهمون ويلتزمون تماماً بجميع قواعد ولوائح الصحة والسلامة المعمول بها (بما في ذلك جميع قواعد ولوائح الموقع ذات الصلة الخاصة بالمشتري والتي قد يتم فرضها من وقت إلى آخر).

يكن ذلك مطلوباً من أجل الأداء السليم للعقد (مع مراعاة الشرط 11.3 أو بموافقة خطية مسبقة من المشتري).

11.3. لن تمتد التزامات السرية إلى أي معلومات يمكن للبائع الكشف عنها:

11.3.1. كانت متاحة في المجال العام (بخلاف ما هو يكون نتيجة خرق الشرط 11)؛ أو

11.3.2. كانت في سجلاته الكتابية قبل إبرام العقد؛ أو

11.3.3. تم الكشف عنها له بشكل مستقل من قبل طرف ثالث يحق له الكشف عنها؛ أو

11.3.4. كان مطلوب الكشف عنها بموجب أي قانون معمول به، أو بأمر من محكمة أو هيئة حكومية أو سلطة قضائية مختصة.

11.4. لا يجوز إتاحة المعلومات السرية إلا لموظفي البائع والشركات التابعة له ووكلائه ومقاوليه الفرعيين الذين يحتاجون إلى معرفتها من أجل الوفاء بالعقد والذين يخضعون لالتزامات السرية ذات الصلة.

12. حماية البيانات

12.1. "قانون حماية البيانات" يعني (1) أي لائحة سارية بشكل مباشر تتعلق بحماية البيانات والخصوصية في دولة الإمارات العربية المتحدة و (2) إلى الحد المطبق، اللائحة العامة لحماية البيانات (الاتحاد الأوروبي 679/2016) ("اللائحة العامة لحماية البيانات").

12.2. يجب على كل طرف الامتثال لجميع المتطلبات المعمول بها في قانون حماية البيانات.

13. حقوق الملكية الفكرية

13.1. "حقوق الملكية الفكرية" تعني جميع براءات الاختراع ونماذج المنفعة وعلامات التعريف بما في ذلك العلامات التجارية والأسماء التجارية وعلامات الخدمة وأسماء النطاق وحقوق منع اتخاذ القرار والتصاميم المسجلة وحقوق التصميم وحقوق النشر وحقوق قاعدة البيانات وحقوق الطبوغرافيا والمعلومات السرية الخاصة بأي شيء مما سبق ذكره (بما في ذلك البيانات والدراسة الفنية والتركيبات) وأي تطبيقات لأي شيء مما سبق ذكره وأي حق مشابه معترف به من وقت إلى آخر مع الاحتفاظ بجميع حقوق رفع دعوى التعدي في جميع دول العالم، بالإضافة إلى جميع التجديدات والتعديلات.

13.2. تظل جميع حقوق الملكية الفكرية التي تعود إلى أحد الأطراف قبل إبرام هذا العقد مملوكة لهذا الطرف. ولا يوجد في هذا العقد ما يُقصد منه نقل أي حقوق ملكية فكرية من أي طرف إلى الطرف الآخر.

13.3. يمنح البائع للمشتري، أو يضمن منح المشتري مباشرة، ترخيصاً عالمياً غير حصري ودائم وغير قابل للإلغاء ومدفوع بالكامل، ودون حقوق ملكية من أجل:

13.3.1. استخدام ونسخ وتعديل البضائع و / أو الخدمات و / أو

المخرجات بغرض استلام واستخدام البضائع و / أو الخدمات و /

أو المخرجات وصيانتها أو إصلاحها أو تمديدتها أو تحسينها أو بيعها؛ و

13.3.2. استخدام حقوق الملكية الفكرية للبائع بقدر ما يطلب

المشتري حقوق الملكية الفكرية هذه من أجل استخدام البضائع و /

أو الخدمات و / أو المخرجات أو الاستمتاع بها بشكل معقول.

15.2. يضمن البائع أن البضائع والخدمات ستكون آمنة وخالية من المخاطر الصحية بالتصميم والتكوين والتصنيع والتغليف الذي تكون عليه وعند أداء الخدمات.

16. الأخلاقيات والامتثال والمعايير الأخرى

16.1. يلتزم المشتري بمزاولة أعماله بطريقة أخلاقية وقانونية وآمنة على النحو المنصوص عليه في مدونة قواعد السلوك الخاصة به وسياسات الجودة ونجاح الأعمال والسلامة والصحة والبيئة ("السياسات") ، والتي يمكن العثور عليها على الرابط

www.synthomer.com/corporate-responsibility/group-policies.

ويحتفظ المشتري بالحق في تعديل سياساته من وقت إلى آخر دون إشعار.

16.2. المشتري حاصل على شهادات ISO 9001 (إدارة الجودة) و ISO 14001 (الإدارة البيئية).

16.3. يجب على البائع، ويتعهد بأن مسؤوليه وموظفيه والشركات التابعة له ووكلائه ومقاوليه الفرعيين سوف يدعمون ويلتزمون بالسياسات وجميع القوانين والتشريعات واللوائح والقواعد المعمول بها المتعلقة بمكافحة الرشوة ومكافحة الفساد ومكافحة العبودية الحديثة والعقوبات التجارية والتهرب الضريبي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة في الولايات المتحدة لعام 1977، وقانون الرشوة البريطاني لعام 2010، وقانون العبودية الحديثة في المملكة المتحدة لعام 2015، وقانون المالية الجنائية البريطاني لعام 2017 والقوانين الساندة في المملكة العربية السعودية. ولن يكون المشتري ملزماً بالدفع بموجب هذا العقد إذا كان هذا الدفع ينتهك أو يعرض المشتري لأي عقوبة أو حظر أو تقييد بموجب القوانين واللوائح المذكورة أعلاه.

16.4. ومن ثم، يجوز تقييم شراء البضائع والخدمات على أساس سياسات المشتري، ويمكن أن يشمل اعتبارات الأخلاقيات والجودة والصحة والسلامة والبيئة وأداء الطاقة وسياسات البائع وشهاداته الخاصة.

16.5. يحتفظ المشتري بالحق في التدقيق على البائع فيما يتعلق بالتزاماته بموجب الشرط 17 ويتعاون البائع تماماً مع هذا التدقيق ويقدم أي معلومات يطلبها المشتري بشكل معقول.

17. التنازل والمعاملات الأخرى

17.1. يجوز للمشتري في أي وقت التنازل عن أي حق من حقوقه أو التزاماته (أو حقوقه والتزاماته كلها) بموجب العقد أو نقله أو رهنه أو تحصيل رسومه أو التعاقد من الباطن عنه أو التعامل بأي طريقة أخرى.

17.2. بالقدر الذي يسمح به القانون، لا يجوز للبائع التنازل عن أي حق من حقوقه أو التزاماته (أو حقوقه والتزاماته كلها) بموجب العقد أو نقلها أو رهنها أو تحصيل رسوم عليها أو التعاقد عليها من الباطن أو إعلان الوصاية أو التعامل بأي طريقة أخرى دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من المشتري.

18. شروط عامة

18.1. التنازل، التعويضات التراكمية تُضاف حقوق المشتري وتعويضاته المنصوص عليها في هذا العقد إلى أي حقوق وتعويضات ينص عليها

القانون.

18.2. الاتفاقية بأكملها.

يشكل العقد الاتفاقية الكاملة بين الطرفين ويبطل وينهي جميع الاتفاقات السابقة والوعود والتأكيدات والإقرارات والتعهدات بينهما سواء كانت مكتوبة أو شفوية، فيما يتعلق بموضوع العقد، ولم يبرم أي طرف العقد اعتماداً على أي إقرار أو تشويه للحقائق أو بيان (سواء تم تقديمه بواسطة الطرف الآخر أو أي شخص آخر) لم يتم ذكره صراحةً في العقد، ولن يكون له الحق في أي تعويض فيما يتعلق بذلك. ولن يتم تفسير أو تأويل أي شيء في الشرط 18.2 على أنه يحد أو يستبعد مسؤولية أي طرف من الطرفين عن الاحتيال أو الغش الاحتيالي.

18.3. عدم الشراكة أو الوكالة.

لا يوجد في العقد ما يقصد منه، أو يُعتبر أنه يُقصد منه، إنشاء أي شراكة أو مشروع مشترك بين الطرفين، أو يجعل أي طرف من الطرفين وكيلاً للطرف الآخر، أو يفوض أي طرف من الطرفين لتقديم التزامات أو إبرامها لصالح طرف آخر أو نيابة عنه.

18.4. الإشعارات.

يجب أن يكون أي إشعار يتم تقديمه فيما يتعلق بالعقد خطياً وباللغة الإنجليزية ويجب تسليمه يدوياً أو بالبريد السريع أو بالبريد الجوي مسبق الدفع إلى الطرف المستلم على العنوان الذي قدمه كما هو منصوص عليه خطياً أو إلى مكتبه المسجل.

سيتم اعتبار أن الإشعارات قد تم استلامها إذا تم تسليمها باليد أو البريد السريع أو البريد الجوي في يوم التسليم، بشرط أنه في حالة التسليم باليد، يتم التسليم بعد الساعة 5:00 مساءً في أي يوم عمل (في المملكة العربية السعودية)، وتعتبر أن الخدمة قد حدثت في الساعة 9:00 صباحاً في يوم العمل التالي (في المملكة العربية السعودية).

19. القانون الحاكم والاختصاص القضائي

19.1. يخضع العقد وأي التزامات غير تعاقدية تنشأ عنه أو تتعلق به لقوانين قوانين المملكة العربية السعودية ويخضع الأطراف بشكل لا رجوع فيه للاختصاص القضائي الحصري لمحاكم المملكة العربية السعودية للبت في أي نزاعات، باستثناء الحالات التي يختار فيها المشتري رفع دعاوى في البلد الذي تم فيه تأسيس البائع.